وزارة الاقتصاد والمالية
MINISTERE DES FINANCES

الإدارة العامة للدراسات والتشريع الجبائي
D.G.E.L.F
DIRECTION GENERALE DES ETUDES ET DE LA LEGISLATION FISCALES

15 مارس 2016

821

مـن وزيـر الماليـة
إلـى

الموضوع: طلب توضيحات حول الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015

المرجـع: مكتوبكم الوارد بتاريخ 10 مارس 2016

لقد ذكرتم بمقتضى مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه أن وكالتكم تعرضت في إطار تطبيق أحكام الفصل 26 من قانون المالية التكميلي لسنة 2015 لصعوبات تتعلق بالوثائق التي يتعين على أعوانها الاستظهار بها للانتفاع بالطرح موضوع الفصل 26 المذكور حيث بينتم أن بعض المؤسسات المقرضة لم تمكّن الأعوان المعنيين من شهادة التوطين البنكي بل اكتفت بوضع ختمها على مطالب توطين المرتبات التي يتقدمون بها والتي تتعهد بمقتضاها الوكالة بتحويل مرتباتهم إلى الحسابات البنكية المفتوحة لدى مؤسسات القرض المذكورة أو مدّ الأعوان المعنيين بشهادات أخرى على غرار شهادة في الخلاص الفعلي أو شهادة تعهّد تفيد أنّ الأعوان المعنيين لديهم حسابات بنكية مفتوحة لديها وتمّ تمكنيهم من قروض بنكية مع بيان مبلغ القرض ومدة الخلاص والمبلغ المتبقي للتسديد.

كما ذكرتم أن وكالتكم ألزمت أعوانها بموافاتها سنويا بتصريح على الشرف بعدم امتلاك محل آخر معد للسكنى وبشهادة مسلمة من قبل مؤسسة القرض تفيد الدفع الفعلي للفوائد موضوع الطرح بالنسبة للسنة المنقضية.

جوابا، يشرفني إعلامكم أنه تمّ بمقتضى المذكرة العامة عدد 15 لسنة 2016 توضيح قائمة الوثائق التي يتعين على الأعوان تقديمها للانتفاع بطرح الفوائد وهامش الربح التي حلّ أجل استخلاصها ابتداء من غرة جانفي 2016 المتعلقة بالقروض المخصصة لاقتناء أو لبناء مسكن لا تتعدّى كلفة اقتنائه أو بنائه 200.000 دينار، وهي متوفرة على موقع وزارة المالية: www.impots.finances.gov.tn خانة التوثيق.

أنـ : العنوان : 15 نهج عبد الرحمان الجزيري 1002 تونس
Adresse : 15 rue Abderhmane Eljaziri 1002 Tunis
الهاتف : 71.784 700 / 71.790 504 الفاكس : 71.790 550
Tél Fax
موقع الواب : www.impots.finances.gov.tn
Site web

مع العلم أنّه في الحالة الخاصة بالأعوان الذين لم تمكّنهم المؤسسات المقرضة من شهادة التوطين البنكي، يمكن الاعتماد على ختم مؤسسة القرض المعنية على مطالب توطين المرتبات التي يتقدم بها الأعوان موضوع مكتوبكم.

وتقبلوا، سيدي، فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسّــلام
عن وزير المالية وبتفويض منه
المدير العام للدراسات
والتشريع الجبائي
الإمضاء : هيبة جراد اللواتي